السكان بالتوقف عن دفع الضرائب للحكم العسكري، وعدم شراء البضائع الاسرائيلية، وعدم التوجه للمحاكم التابعة للحكم العسكري...» (داني روبنشتاين، هآرتس، ١٩٩٢/١٢/٦). وسعى نشطاء الانتفاضة «الى ملء الفراغ بواسطة اللجان الشعبية... وفي هذه الاثناء، أفل نجم الانتفاضة، وأصبحت اللجان الشعبية المختلفة شبه مشلولة. وكانت النتيجة الارباك والغضب من الارتفاع غير المبرر للأسعار، وعدم النظام في الاضرابات التجارية. وكل ذلك نابع من غياب مصدر للصلاحية...» (**المصدر نفسه**). وفي مجال فرض القانون والنظام «تركت لجان الانتفاضة وضعاً سيئاً. والى جانب ذلك، تتواصل الاجراءات القاسية التي فرضها الحكم العسكري على السكان لقمع العصيان المدني... وجزء منها لا يزال مستمراً حتى اذا لم يعد هناك عصيان مدني» (**المصدر نفسه**).

وورد أوضح تعبير لاخفاقات الانتفاضة في بيان «مجلس مستوطنات ' يهودا ' و' السامرة' وغزة»، المشار اليه آنفاً، حيث جاء فيه: «أثارت الانتفاضة رد الفعل العفوي الصهيوني، فقد ساهم الارهاب في تعزيز الاستيطان في المناطق [المحتلة]... حيث جاء الرد على العنف والقتل بالتجذّر في الزرع والبناء». من هذه الناحية ومن نواحي أخرى، «تشبه انتفاضة الثمانينات احداث الثلاثينات التي أدّت، بشكل تناقضي، الى اقامة عشرات المستوطنات في جميع أنحاء البلاد، وأدّت، عملياً، الى تهويد الجليل والنقب، وكانت عاملاً ذا أهمية كبيرة في مسار اقامة الدولة» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١٢/٦). ولاحظ البيان ان «ضرب الاستيطان اليهودي كان أحد الاهداف الهامّة للانتفاضة، وكان هدفها المعلن وقف الاستيطان اليهودي، ووضع المستوطنين اليهود في حالة حصار... لقد حاولوا خلق وضع تدور فيه حرب عصابات بين السكان اليهود والعرب، يفترض بها ان تعزل المستوطنين اليهود عن الغطاء الشعبي لدولة اسرائيل والمجتمع الاسرائيلي» الاّ أنه أضاف: «والآن بالامكان الاستنتاج، ان الانتفاضة، في هذا المضمار، تلقّت فشلاً ذريعاً. ففي عهدها، بالذات، تسجّل ارتفاع لم يسبق له مثيل في الاستيطان اليهودي. انعكس في عدد المستوطنين، وفي تطوير البنية التحتية الاقتصادية، وتوسيع وترسيخ المنظمات الشعبية ومشاريع التعليم والمؤسسات العامة» (**المصدر نفسه**).

الحلول

إذا كانت التقييمات لميزان الانتفاضة قد تناقضت، الى حدّ ما، فإن محاولات طرح الحلول لها، أو استشفاف ما ستسفر عنه حصيلتها، جاءت أشد تناقضاً، وتراوحت بين مَنْ ارتأى ان لا حل لها سوى الحل السياسي، وبين مَنْ اعتبر الحل العسكري هو الحل الوحيد الممكن، في ما برزت فئة ثالثة لا ترى امكانية لأي حل. لكن الجميع كما يدعي وزير الخارجية، شمعون بيرس، ورئيس لجنة الخارجية والامن، اوري اور، متفق على انه «ليس هناك جدل سياسي في الدولة حول الاصرار على مواجهة الارهاب... والجدل يتركز، فقط، حول كيفية حل المشكلة» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١٢/٩).

فعلى سبيل المثال، رأى صحفي اسرائيلي ان «المطلوب توجّه جديد... يتجاوز الحلول المرحلية، والدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين حول الوضع النهائي للعلاقات بيننا. وقبل ان نرتجف من مجرد التفكير بذلك، يجدر بنا التأمل والتساؤل: لماذا ما نجح مع مصر وما نحن على استعداد للقيام به مع سوريا لن يكون مقبولاً من جانبنا مع الفلسطينيين؟» (يوئيل ماركوس، **المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١٢/٨).

ومن الجانب الآخر، رأى عضو الكنيست، رفائيل ايتان، زعيم حركة تسومت ان «... بالامكان القضاء على القتلة لو تمّ القيام مسبقاً بعمليات وقائية كاغلاق الطرق التي تحصل فيها اعتداءات، وطرد العائلات التي يقذف ابناؤها الحجارة، واطلاق النار بهدف قتل كل من يهدّد حياة جنودنا، ووقف الالعاب القضائية مع القتلة... انها الحرب، وفي الحرب تطبق قوانين الحرب. ومن غير المقبول ان تستخدم قوانين الحرب لصالح القتلة التابعين لـ م.ت.ف. وتكبيل أيادينا» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩٢/١٢/٨).

ويتفق مع ايتان في ذلك عضو الكنيست، يتسحاق ليفي (المفدال) بقوله: «يجب ان لا تردعنا خمس أو عشر سنوات... انني مؤمن بقدرة